

نسبة الاقتباس في الدراسة القانونية توجه نحو الرفع من الجودة في الانتاجية العلمية أم كبح لجموح الباحث القانوني؟

Itation Rate in Legal Studies: A Tool forEnhancing Scientific Productivity or a Constraint on the Legal Researcher's Aspirations?

عقبة بوعمره^{1*}، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر ، okba.bouamra@ummto.dz

تاريخ قبول المقال: 2024/09/27

تاريخ إرسال المقال: 2024/08/02

الملخص:

شهد البحث العلمي العديد من التغيرات الجذرية في ظل التحول الرقمي، اذ هذا الأخير اختار مجال العلم والمعرفة كأرضية ليفرض فيها مفرزاته ويحتل مكانة مرموقة من تفكير الباحث، إلا أنه مع التقدم الهائل في تقنيات التكنولوجيا الحديثة ظهر ما يعرف ببرنامج قياس نسبة الاقتباس في البحث العلمي عامة، ليصبح كحاجز أمام الانتاجية العلمية في البحث العلمي القانوني وكفرصة لتطوير وتحديث الإبداع، وحياء روح الأصالة العلمية والجدة في البحث العلمي القانوني من جديد، عن طريق تحديد النسب المسموح بها على مستوى محطات النشر العلمي.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، برنامج، نسبة الاقتباس، الانتاجية العلمية

Abstract:Time New Roman 14

The scientific research has witnessed many radical changes in the light of the digital transformation, as the latter has chosen the field of science and knowledge as a ground to impose its products and occupy a prestigious position in the researcher's thinking. However, with the tremendous progress in modern technological techniques, what is known as the program for measuring the citation rate in scientific research in general has emerged, becoming a barrier to the scientific productivity in legal scientific research and an opportunity to develop and update creativity and revive the spirit of scientific originality and novelty in legal scientific research once again.

Key words : Scientific research, program, citation rate, scientific productivity

المقدمة:

عرفت حركة النشر العلمي تغيرات جذرية على مستوى المنصات الرقمية، في الوقت الذي اتخذ فيه البحث العلمي منها حديدا يتماشى وطبيعة ونوع المعلومة الإلكترونية في عصر تحول المعلومات وظهور تقنيات التكنولوجيا الحديثة و الذكاء الاصطناعي، أين ظهر اصطلاح قياس نسبة الاقتباس في البحث العلمي، والذي ساد أجواء المجتمع الأكاديمي العلمي.

يعد هذا الموضوع من المواضيع ذات الطبيعة الجدلية، يتراوح تأثيره بين تثبيط وكبح حركة النشر العلمي وزيادة الكفاءة البحثية، كما قد يدفع الباحثين إلى التركيز على النشر بهدف زيادة عدد الاقتباسات بدلاً من جودة البحث، مما قد يؤدي إلى تفضيل بعض الموضوعات الأكثر شعبية عن نديرها في ميدان الاعتماد على الدراسات السابقة، ومن ناحية أخرى، أن قياس الاقتباسات يساعد في قياس الأثر والتأثير الحقيقي للإنتاج البحثي في عصر التحول الرقمي، ومن ناحيته أنه يوفر مؤشرات موضوعية لتقييم الأداء البحثي للأفراد والمؤسسات في المجتمع العلمي الأكاديمي، مما يساهم في تحسين جودة البحث العلمي وترقية الإنتاج الفكري، وكذا تفعيل وتجسيد عنصري إلزامية الجودة الابتكار.

إن دراسة موضوع نسبة الاقتباس في الدراسة القانونية لها أهمية كبيرة في ميدان البحث العلمي، ذلك لما تنطوي عليه من تحسين في جودة الإنتاج العلمي والرفع من مستوى الكفاءة العلمية والقدرة البحثية، إلى جانب أن هذا الموضوع حديث العصر في المجتمع العلمي الأكاديمي، بما له من فرص في تطوير الانتاجية العلمية وتحديات إشكالات النشر العلمي، لذا فإن الأهمية الكبرى من دراسة نسبة الاقتباس في الدراسة القانونية تشير إلى إبراز أهم تقنيات التكنولوجيا الحديثة المعتمد عليها في تحديد هذه النسبة وكيفية تحديدها.

في المقابل تهدف هذه الورقة العلمية بالدرجة الأولى إلى تعريف الباحثين في المجال القانوني بقياس نسبة الاقتباس، في زمن أصبح فيه من الضروري ترقية الإنتاجية العلمية وتشجيع الدراسات التطبيقية، وضرورة إبراز القدرات الفكرية للباحث من حيث الاستيعاب والتحليل القانوني والتحكم في موضوع البحث، تجنباً للرفض أثناء التقدم للنشر، والحفاظ على النزاهة الأكاديمية بتحسين جودة البحوث بدل التركيز على قيمة علمية سابقة الدراسة من طرف باحثين آخرين، مما يعزز التطور المعرفي في المجال القانوني في التوازن بين الاقتباس وتطوير المعرفة القانونية.

تقوم دراسة موضوع نسبة الاقتباس في البحث العلمي، وبالأخص في ميدان الدراسات القانونية على طرح إشكالية: هل يمكن اعتبار قياس نسبة الاقتباس فرصة لتمنية وترقية مقومات البحث العلمي في زمن العصرية أم جاءت كقيد يعمل على كبح وتثبيط الكتابة العلمية في الدراسة القانونية ووضع حد للإنتاجية العلمية؟

تتطلب هذه الدراسة ضرورة تكامل منهجي في ظل التعددية منهجية بدراسة وضعية معاصرة ذات أهمية كبرى، وعليه ستعتمد على كل من المنهج الوصفي في تحديد المصطلحات المرتبطة بتحديد نسبة قياس الاقتباس

والبرامج المعتمد في ذلك بخصوص الدراسات القانونية، وكذا منهج دراسة حالة بتسليط الضوء على الدراسة القانونية دون غيرها من الدراسات نظرا لما تمتاز به من خصوصية، وبالتالي توظيف المنهج التحليلي من خلال الوقوف على كيفية تحديد هذه النسبة، وفي الأخير الاعتماد على المنتج الاستنتاجي في تحديد أهم النتائج المتوصل عليها والاقتراحات التي يجب وضعها لتوجيه مسار الدراسات القانونية في زمن أعمال نسبة الاقتباس .

الإجابة عن الإشكاليات التي تطرحها هذا الدراسة حول نسبة الاقتباس، تستلزم وضع خطة ثنائية وفق الآتي:

المبحث الأول: نسبة الاقتباس ظهور حديث في توجيه مسار البحث العلمي القانوني

المطلب الأول: تعريف نسبة الاقتباس في البحث العلمي

المطلب الثاني: نماذج برامج قياس نسبة الاقتباس المعتمد عليها في الدراسة القانونية

المبحث الثاني: الدراسات القانونية في ظلال تكنولوجيا برامج قياس نسبة الاقتباس

المطلب الأول: خصوصية الدراسة القانونية وتكنولوجيا التشابه الإلكتروني في البحث العلمي

المطلب الثاني: رهانات نشر الدراسات القانونية في المجالات العلمية نظير نسبة الاقتباس

المبحث الأول: نسبة الاقتباس ظهور حديث في توجيه مسار البحث العلمي القانوني

في ضوء ما يشهده البحث العلمي من تطور سريع، والتزايد الكبير على عملية النشر الإلكتروني من طرف المجتمع الأكاديمي، ظهر ما يعرف بقياس نسبة الاقتباس كمصطلح حديث في ميدان البحث العلمي ، والذي يعتبر أحد أهم المعايير المستخدمة لتقييم جودة الأبحاث المنشورة بتقدير الإنتاجية البحثية للباحثين في مختلف التخصصات، وهذا الأمر ينطبق بشكل خاص على مجال الدراسات القانونية، الذي شهد ظهور العديد من البرامج المتخصصة التي جاءت كظهور من نوع خاص على توجيه مسارها، من خلال قياس نسب الاقتباس، لذا من الضروري التطرق إلى تحديد المقصود من هذه النسبة وتحديد خصائصها من خلال كيفية استعمالها، وكذا ذكر بعض أصناف البرامج والتطبيقات الرقمية المعتمد عليها في هذا الشأن.

المطلب الأول: تعريف نسبة الاقتباس في البحث العلمي

في ظل التطور المتسارع للتكنولوجيا والبحث العلمي، أصبح قياس نسب الاقتباس أمراً حاسماً في تقييم الإنتاج العلمي للباحثين في مختلف التخصصات، إذ ينطبق هذا الحديث بشكل خاص على مجال الدراسات القانونية، أين ظهرت العديد من البرامج المتخصصة لقياس نسب التشابه. وتتضمن هذه البرامج نماذج متنوعة تختلف في معايير التحليل والبحث، مما يُشكّل تحديات خاصة على الباحثين القانونيين عند استخدامها لتقييم إنتاجيتهم البحثية.

الفرع الأول: المقصود بنسبة قياس الاقتباس

بداية، يمكن القول أن الاقتباس في البحث العلمي يقصد به دليل القراءة الواسعة والمعرفة التامة بالأفكار، ومختلف البحوث القديمة والحديثة، ومن ثم ينال الباحث ثقة القارئ لبحثه ويطمئن لأفكاره و يرتاح لها ولآرائه الشخصية في آن واحد، ذلك لأن لها علاقة قوية في طريقة نقله، واقتباسه منها ودمجها وربطها في موضوعات البحث¹، وباعتباره العملية الذهنية القائمة على ترتيب وإعادة الصياغة في النقل بكل صدق وأمانة وموضوعية وبطابع أخلاقي، فإن نسبة الاقتباس في البحث العلمي هي ذلك العدد المئوي الذي يشير إلى مدى استخدام الباحث للدراسات السابقة وبحوث غيره في دراسته القائمة، والتي يتم الكشف عليها من خلال برامج ظهرت بفضل التطور التكنولوجي في ميدان العلوم.

بمعنى أكثر وضوح ودقة واختصاراً، هي المصطلح الذي يعبر عن حدين أحدهما الأدنى والآخر الأقصى، والتي لا بد أن تتراوح في مجمل مضمون البحث ما بينهما²، وبهذا هي تعبير ووصف عن عدد المرات التي يقوم فيها الباحث القانوني _ ومختلف الباحثين _ بالاقتباس والنقل في البحث العلمي من مصادر ومراجع مختلفة، على سبيل المثال كتاب أو مقال أو أي مصنف آخر.

اذ يتم توظيف هذه النسبة في البحث العلمي من قبل العديد من المؤسسات الأكاديمية _ على رأسها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي _ وذلك لكي تقوم باتخاذ القرارات المتعلقة بحياسة الأكاديمي والتوظيف والترويج³.

¹ عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان ، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة ، مكتبة الرشد ، ناشرون ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة التاسعة ، في 2005 ، ص 131

² مؤسسة البيان للخدمات الأكاديمية، نسبة الاقتباس في البحث العلمي، مقال منشور على الرابط الإلكتروني <https://albayanres.com> تم النشر في سنة 2023، التصفح في 25 جويلية 2024، على الساعة 09:12

³ المنارة للاستشارات، ما معنى نسبة الاقتباس في البحث العلمي، مقال منشور على الرابط الإلكتروني، <https://www.manaraa.com>، في 2020، تم التصفح 25 جويلية 2024، على الساعة 09:18

الجدير بالذكر أن هذه النسبة لا تقاس بالعين المجردة أو من خلال القراءة المتأنية للدراسات المتشابهة، وإنما تتم من خلال برامج وتطبيقات رقمية تقوم بفضل الخوارزميات الذكية والدعائم الإلكترونية بفحص وتحليل المحتوى وتحديد الكلمات والجمل المتشابهة بلون مغاير عن اللون المستعملة في مضمون البحث _ مهما كان نوعه _ عادة يكون بالأحمر مع تحديد النسبة المئوية لذلك.

الفرع الثاني: سمات نسبة الاقتباس في ميدان العلوم القانونية

إن المتمعن في العنوان يجد أن الدراسة تقتصر على الفصل في نسبة الاقتباس بين الدفاع نحو التجديد والابتكار والأصالة من جهة، وبين تثبيط رغبة الباحث القانوني في مواصلة البحث العلمي وكبح مجال النشر الأكاديمي في شكله الإلكتروني، لذا فهي تتميز بخصوصية غير موجودة في أي نسبة أخرى، تكون في جماعة مقرونة بالمضمون الكلي للبحث، وهذا يجعل لهذه الأخيرة مجموعة من الخصائص التي يتمثل أهمها في :

أولاً: ذات طبيعة إلكترونية تقنية

بمعنى أنها ظهرت بفضل موجة التحول الرقمي في الإطار الأكاديمي، وتوجه الباحث نحو سياسة النشر الإلكتروني بدل الورقي، وذلك بسهولة العمل والبحث في عصر المعلومة الرقمية وسرعة انتشارها، تقوم على أساس آليات ودعائم ووسائط وخطط تقنية، مدعومة في مواقع أو تطبيقات أو برامج تعتمد على توافر شبكة الربط الدولية.

ثانياً: تقوم على ميكانزمات ذكية

من منطلق أن تحديد هذه النسبة يتم من خلال تقرير التطبيقات التكنولوجية الحديثة، فأنها تعمل وفق منهجية محددة مسبقاً، تكون مدعومة ومزودة في التطبيق المخصص لفحصها، إذ يوجد حد أدنى وآخر أعلى أو أقصى، لا يمكن النزول عن الأول ولا يمكن للباحث إمكانية تجاوز الثاني مهما كانت درجتهم العلمية وموقعهم الأكاديمي ضمن المؤسسة التعليمية، وفي الواقع يتم التركيز على الحد الثاني بدل الأول، لأن على أساسه يتم قبول العمل من رفضه على مستوى منصة المجلات العلمية الجزائرية وفق تقدير المجلات.

ثالثاً: تستند في عملها على برنامج يقوم بقياس شامل للبحث

هذا من منطلق أن البحث العلمي يعتمد على مجموعة من المصادر والمراجع المختلفة التي تدخل بالضرورة في حساب النسبة، لاسيما تلك ذات الطابع الإلكتروني والمنشورة في روابط إلكترونية أين يسهل نسخها، بحيث

أي اقتباس من المادة العلمية يتم التعامل معه في حساب النسبة دون استثناء كالاقتباس من المقالات الرقمية والكتب الإلكترونية، بما في ذلك النصوص القانونية التي تعتبر أساس قيام أي بحث علمي قانوني.

رابعاً: الغاية منها علمية أكاديمية

يعتبر فحص الاقتباس أمراً حيوياً للاستشهاد بمصدر البحث، وتعد الغاية من تحديد هذه النسبة علمية أكاديمية بحتة، فلم تأتي لخلفيات معينة، ولا يكون حسابها أو تحديدها ذو طابع جهوي، لأنها أولاً تساعد في الكشف على عمليات القرصنة الأدبية والسطو العلمي والاستغلال في عصر سيطرة الخوارزميات الذكية على مضمار القيام بالبحث العلمي، وبالتالي تحارب الفساد في البحث العلمي بحد ذاته ومهما كان ميدانه.

من ناحية أخرى تساعد على تحسين القواعد اللغوية من جانب النحو والإملاء واكتشاف الأخطاء الصغيرة كعلامات الترقيم مثلاً، وهذا ما يهدف إلى تحسين صورة البحث العلمي وتجسيد المصادقية والأصالة العلمية⁴

المطلب الثاني: نماذج برامج قياس نسبة الاقتباس المعتمد عليها في الدراسة القانونية

في ظل التطور المستمر للتكنولوجيا والبحث العلمي، أصبح قياس نسب الاقتباس أمراً بالغ الأهمية في تقييم الإنتاج العلمي للباحثين، إذ منح هذا الأخير العديد من البرامج التي تعمل على قياس هذه النسبة للمعلومة الرقمية المعتمد عليها في إنجاز الدراسة القانونية في مختلف التخصصات، وهذا الأمر ينطبق بشكل خاص على مجال الدراسات القانونية، أين ظهرت العديد من البرامج المتخصصة والمواقع والتطبيقات في هذا المجال.

الفرع الأول: البرامج الرائجة في ظل التكنولوجيا الحديثة لتحديد مصادقية الانتاجية العلمية

ظهرت برامج قياس نسبة الاقتباس نتيجة التطور التكنولوجي المتزايد، وتوظيف تقنيات التكنولوجيا الحديثة في ميدان البحث العلمي، أين أصبح الباحث القانوني يعتمد وبنسبة كبيرة على برامج مختلفة من الذكاء الاصطناعي في إتمام دراسته المختلفة التوجهات، ولعل أهم خمس برامج رائجة في هذا الشأن ما يلي⁵:

⁴ الباحث عمر، برنامج فحص نسبة الاقتباس في البحث العلمي ، مقال منشور على الرابط الإلكتروني

<https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://researcher-omar.com/post/182&ved=2ahUKEWjNxefhorqHAXVRVqQEHV4xBNk4ChAWegQIBhAB&usg=AOvVaw2jb>

[O43NDreircSOmj_fJ7N](https://www.researcher-omar.com/post/182&ved=2ahUKEWjNxefhorqHAXVRVqQEHV4xBNk4ChAWegQIBhAB&usg=AOvVaw2jb) ، 20 اوت 2023، تم التصفح في 25 جويلية 2024، على الساعة 10:57

⁵ Mohamed Alli, Five excellent programs that help you measure the citation rate in scientific research, Article published on the electronic link ,

https://medium.com/@mohamed40alli90_23906?source=post_page-----e1755678c69b----- , July 2024 ,Browsing in 25 july2024, AT 11 :29

أولاً: برنامج Turnitin

يعتبر من أفضل البرامج التي يمكن الاعتماد والاستناد عليها من قبل الطلاب والباحثين لقياس نسبة الاقتباس في أبحاثهم العلمية، فهو يوفر واجهة مستخدم ممتازة من حيث سهولة الاستخدام، كما أنه يقدم تقارير تفصيلية حول نسبة الاقتباس والمصادر التي تم الاقتباس منها، بدقة وجودة عالية مع تحديد مواقع الاقتباسات لتحسينها.

ثانياً: برنامج urkund

يعتبر أحد البرامج المستعملة في ميدان قياس نسبة الاقتباس، إلا أنه على الرغم من توفيره لتجربة مجانية لجميع المستخدمين، إلا أن الوصول إلى جميع ميزاته ويعتبر محدوداً، ذلك لأنها مدفوعة غير مجانية، حيث أنه يكشف مدى تشابه النص ويساهم في التحقق من الانتحال الأبوي.

ثالثاً: برنامج write check

يعد كنموذج نستعمل في تحديد هذه النسبة، بحيث لا يستخدم فقط لقياس نسبة التشابه، وإنما يوفر ميزات إضافية، على سبيل المثال حالة تصحيح الأخطاء النحوية والإملائية، وبالتالي فهو يعتبر برنامج مثالي للطلاب الذين يريدون التحقق من دقة أبحاثهم العلمية بشكل كامل، لا سيما من حيث التدقيق اللغوية واختصار الوقت والجهد، والرفع من زيادة حظوظ قبول نشر الأبحاث بدل رفضها.

رابعاً: برنامج ithenticate

يعتبر هذا البرنامج متخصص في فحص كافة أنواع الأبحاث العلمية والمقالات الأكاديمية، من جانب تحديد نسب التشابه أو السرقات العلمية والسطو الأدبي، فهو يساهم في مراجعة الأبحاث ومعرفة نسبة الاقتباس قبل أن يتم نشرها، فهو الخيار الأول لمعظم الباحثين في الوقت الحالي، لأنه يسهل عليهم مهمة تدقيق وتنقيح الورقة البحثية قبل إرسالها لإحدى المجالات بغية نشرها، وبالتالي يزيد من حظوظ تحسين الانتاجية العلمية وتشجيع النشر العلمي، والتصدي لتداعيات برامج نسبة الاقتباس في فحص الدراسات القانونية.

خامساً: برنامج quetext

ظهر مؤخراً وأصبح من أشهر البرامج التي يعتمد عليها في الآونة الأخيرة بسبب ما يتحلى به من خصائص، سواء كان أنه يدعم فحص النصوص الكبيرة _ بالأخص في زمن انتشار البيانات الضخمة _ وقياس نسبة الاقتباس فيها، أو أنه يقدم تقارير شاملة وتفصيلية عن نسبة الاقتباس، أين يمكن معه تصحيح وتعديل الورقة البحثية وبكل سهولة والعمل على خفض نسبة التشابه إذا كانت مرتفعة.

سادسا: موقع مدقق الانتحال

عبارة عن موقع متواجد على رابط إلكتروني مجاني تمامًا ودقيق، يعمل ببساطة وبشكل سلس وسهل، يقوم على عمليتي النسخ واللصق لاكتشاف المحتوى المنسوخ، قصد فحص ما يصل إلى 25000 كلمة وتكون بالتنظيم على شكل دفعات بداية ب 1000 كلمة ثم نضغط على تحقق من الانتحال وهكذا في كل مرة 1000 كلمة إلى غاية نهاية البحث، مع الإشارة أنه يحتوي على ميزة التحقق من القواعد اللغوية، وكذا الاستلال عن طريق الذكاء الاصطناعي⁶

الفرع الثاني: المواقع الإلكترونية للكشف عن الحدود الدنيا والقصى لاقتباسات الباحث

لم يتوقف الإنتاج التكنولوجي عند هذا الحد في الكشف عن نسب التشابه، بل تمت إضافة العديد من المواقع السهلة الاستخدام، وبصورة مجانية لكشف الانتحال العلمي وقياس نسبة الاقتباسات في البحوث، وأهم هذه المواقع المتاحة على شبكة الانترنت ما يلي⁷ :

أولا: موقع check for plagiarism

تطلق عليه باللغة العربية "موقع كشف الانتحال أو السرقة العلمية"، وهو موقع مهم جدا للكشف عن الاستلال في البحث العلمي، يمكن من رفع المستند المراد التحقق من أصالته وتزويد الموقع ببياناتك وبريدك الإلكتروني، قصد تسهيل العملية ليتم إرسال تقرير الفحص إلى البريد الإلكتروني المدرج بمجرد الانتهاء من المهمة. مع الإشارة إلى أنه يكون تقديم التقرير مجاني متضمنا فقط النسبة المئوية لأصالة المستند، ولتحصل على التقرير المفصل يلزم الاشتراك في الموقع ويكون بصورة غير مجانية، مع الجدير بالذكر يتم الوصول إلى هذا الموقع والتطبيق عليه من خلال زيارة الرابط الإلكتروني التالي <https://www.checkforplagiarism.net>

⁶ موقع برنامج مدقق الانتحال، على الرابط الإلكتروني

<https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://plagiarismdetecto.net/ar&ved=2ahUKEwiXrueGrbqHAXW3AfsDHdFRBMYQFnoECBoQAQ&usg=AOvVaw0c7Zf-ID4kluoT7IZdD5PY>

⁷ Article, Plagiarism detection programs, Articlé published at the link,

https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://www.facebook.com/photo.php%3Ffbid%3D894216661098951%26id%3D364980270689262%26set%3Da.365002894020333&ved=2ahUKEwjNxfhorqHAXVRVqQEHV4xBNk4ChAWegQICRAB&usg=AovVaw2hn3Rc4qzXn_I97BcNg-XV

ثانيا: موقع plagiarisma

يعتمد عليه في إطار التحقيق من مدى توافر السرقة العلمية ونسب التشابه المرتفعة في البحث العلمي، وهو من أفضل أدوات قياس الاستلال، حيث يمكن من التحقق من أصالة المحتوى، بفضل ميزاته الخاصة التي تتراوح لما يناهز 190 لغة بما فيها اللغة العربية، وذلك عن طريق لصق النص في مربع التحقق أو رفع الملف أو كتابة رابطته في المكان المخصص لذلك، يمكن لهذا الموقع أيضاً التحقق من Google scholar الذي يحتوي على عدد مهم من المقالات، وكُتب Google، ومن أجل تجربة هذا الموقع في تحديد نسبة قياس الاقتباس يتم اللجوء إلى الرابط الإلكتروني <http://www.plagiarisma.net>

ثالثا: موقع plagiarism detect

كما قلت سابقاً، لم يتوقف التطور التكنولوجي عند وضع برنامج او موقع واحد فقط لتحديد مصداقية وجودة الإنتاج العلمي، فهذا الموقع هو الآخر يعتبر أداة أخرى رائعة وذات طابع مجاني للتحقق من الاستلال العلمي. ورغم بطئها في إظهار تقرير الاستلال، إلا أنها في المقابل تتميز بالدقة، كما يمكنها التحقق من مدى أصالة محتوى موقع إلكتروني وليس ورقة بحثية فقط، يوجد على الرابط الإلكتروني <http://www.plagiarism-detect.com>

رابعا: موقع plagtracker

في هذا المنوال تعتبر أداة لا بأس بها لاكتشاف الاستلال العلمي، لأن هذا الأخير يقوم على مدى ارتفاع نسبة التشابه في عدد الكلمات، وبالأخص في حالة عدم توثيقها، تمكن النسخة المجانية منها من التحقق من نصوص لا تتعدى 5000 كلمة، متواجد على الرابط الإلكتروني <http://www.plagtracker.com>

خامسا: موقع duplichecker

بعد هذا الموقع في إطار إدارة جودة ومصادقية الإنتاجية العلمية أداة أخرى ممتازة للتحقق من الاستلال العلمي، اذ تعمل بمبدأ تقسيم النص إلى جمل ومقارنتها مع نتائج محركات البحث، بمعنى على الباحث أن يقين محتوى ورقته البحثية المرأة فحصها ولا يقدمها دفعة واحدة له.

مع الإشارة إلى أن النسخة المجانية منه تمكن من التحقق من نصوص لا تتجاوز كلماتها 1000، فهو أقل من سابقه من حيث عدد الكلمات التي يتم فحصها، يعمل من خلال خاصية لصق النص مباشرة في المكان

المخصص، وكذلك عبر رفع الملف المتضمن للنص، ولاستعمال هذا الموقع يرجى الولوج إلى الرابط <https://www.duplichecker.com>

سادسا: موقع plagscan

عبارة عن أداة أخرى من أدوات التحقق من أصالة البحوث، عند التسجيل بها، تتوصل ب 20 وحدة مجانية تمكن كل وحدة منها من التحقق من نص، يمكن أن يصل عدد كلماته إلى 2000 كلمة، يتم الوصول إليه والاستفادة منه عبر الرابط الإلكتروني <https://www.plagscan.com/en>

المبحث الثاني: الدراسات القانونية في ظلال تكنولوجيا برامج قياس نسبة الاقتباس

في ظل التطور المتسارع للتكنولوجيا وتأثيرها على مختلف المجالات البحثية، بات النشر العلمي في المجالات المحكمة أمراً بالغ الأهمية لتقييم إنتاجية أفضل الباحثين، تتميز بالجودة والابتكار وفقا لمستجدات العلم المعاصر وتوجهات حركة الوعي القانوني، بغية تعزيز مكانتهم العلمية والرفع من كفاءة الإنتاج العلمي الأكاديمي.

هذا الأمر ينطبق بشكل خاص على مجال الدراسات القانونية، لأنها موضوع هذا المقال نظرا لخصوصيتها وخصوصية الظاهرة القانونية بحد ذاتها، والتي تواجه تحديات خاصة في النشر والاقتباس مقارنة ببعض التخصصات الأخرى، في هذا السياق سيتم استكشاف دور برامج قياس نسبة الاقتباس في تقييم الدراسات القانونية والآثار المترتبة على ذلك.

المطلب الأول: خصوصية الدراسة القانونية وتكنولوجيا التشابه الإلكتروني في البحث العلمي

تقوم الدراسة القانونية في مجملها على رصد جميع المتغيرات ومحاولة ضبطها في شكل نسق قانوني ردي للحفاظ على ديمومة الأمن و السكينة والاستقرار في التعامل في المجتمع وبين الأفراد، وعليه تنظيم العلاقة بين الفرد والفرد وبين هذا الأخير والمجتمع، لذا فإن نسبة الاقتباس في الدراسات القانونية تشهد ارتفاعا كبيرا لكون الاهتمام المتزايد من طرف الباحثين بدراسة الجريمة أو أي موضوع آخر قانوني كالعقود المدنية أو التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي أو حتى مسؤولية الناقل الجوي عن البضائع، وكذا فكرة الجزاء الجنائي وغيرها من المواضيع.

فالدراسة هنا تتطلب الاعتماد على سند قانوني دقيق موثوق ورسمي، الذي يتمثل في النص القانوني أو الحكم والقرار القضائي الصادر من طرف الجهات القضائية المعترف بها رسميا في الدولة من طرف وزارة العدل، وهذا لا يقتصر في استعماله على باحث واحد، وإنما يكون في متناول جميع الباحثين بمختلف رتبهم العلمية،

الأمر الذي يؤدي إلى تكرار ظهور النص أو الحكم القضائي عند قياس نسبة الاقتباس، والأكثر من ذلك أن هذا الأخير يكون متاحا على شبكة الأنترنت.

يجب على طالب أو باحث الدراسات العليا القانونية احترام مبدأ الشرعية والإلتزام بالنصوص القانونية كما وردت وتم إصدارها من طرف السلطة المختصة، فلا اجتهد مع نص صريح، وأي تغيير يؤدي بالوقوع في جرائم أو عقوبات أو تدابير أمن غير منصوص عليها في قانون العقوبات أو أحد القوانين المكلمة له، وهذا الإلتزام المفروض على باحثي الدراسات القانونية يؤدي بالضرورة إلى مسألة ارتفاع نسبة التشابه بشكل متزايد، الأمر الذي يؤدي إلى طرح مجموعة من الإشكاليات التي أهمها:

_ ماهي النسبة المسموح بها في نطاق الدراسات القانونية وما مدى احترام برامج قياس نسبة الاقتباس لخصوصية البحوث القانونية ؟

_ ماهي أهم الاستراتيجيات المناسبة للباحث القانوني الواجب اتباعها لتجاوز هاجس الرفض الآلي بسبب ارتفاع نسبة التشابه ؟

_ الدراسة القانونية وبرامج قياس نسب التشابه بين المعلومات الرقمية أية علاقة ؟

_ فيما تتمثل أهم الرهانات والتحديات الحالية والمستقبلية التي تفرضها برامج قياس نسبة الاقتباس نحو الدراسة القانونية ؟

الفرع الأول: النسبة المسموح بها في نشر أبحاث الدراسات القانونية

حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نسبة محددة تطبق على جميع المقالات في إطار النشر العلمي، لا يمكن مخالفاها من طرف المجتمع الأكاديمي، التي يمكن الكشف عليها بواسطة أشخاص مؤهلين ومطلعين على المجالات العلمية المتخصصة_ كل حسب تخصصه_ أو أن يقوم الأخير بتحديد الاقتباسات من خلال وجود التوثيقات، وبعدها يقوم بجمع كل كلمات الاقتباسات التي ظهرت له في الورقة البحثية ليخرج نسبتها المئوية مقابل النسبة المئوية لباقي مضمون الدراسة المقدمة⁸

بحيث تكون نسبة الاقتباس المسموح بها في مضمون الدراسة غالبا ما تتراوح بين 5% و 25% وهذا مرتبط بشروط كل مجلة على حدى، أو بناءً على شروط الجامعة أو القسم التابع له الطالب _طالب الدكتوراه_ ويمكن التعرف عليها من خلال قياس النصوص التي تم اقتباسها من النص الإجمالي للبحث محل الدراسة، بواسطة

⁸ مؤسسة البيان للدراسات الأكاديمية ، المرجع السابق

عملية حسابية متمثلة في حساب عدد الكلمات المنسوخة أو المقتبسة في البحث العلمي و قسمتها على العدد الإجمالي كلمات البحث⁹

من ناحية أخرى، إن المعمول به نطاق البحث العلمي الجزائري وفق قواعد النشر في منصة المجالات العلمية الجزائرية، بغية نشر المقالات عامة، وذات الطابع القانوني خاصة، مع تحديد نسب موحدة يتم تبليغ الباحث بعد إرسال مقاله إلى أحد المجالات التي تعتبر باستقبال ونشري الدراسات ذات الطابع القانوني وفق آجال معينة، وبعد مرورها على البرنامج المعتمد من طرف المجلة _ الأغلبية تعتمد على تطبيق detectia _

يتم تبليغ صاحب المقال برسالة إلكترونية تدل على قبول المقال أو رفضه، أو قبوله بتحفظ مع تعديلات حسب مآره المحكمين عند معالجة وتحليل الموضوع، بحيث تحدد النسبة القبول في وصف المجلة.

نأخذ على سبيل المثال مجلة " الباحث للدراسات الأكاديمية التي تقوم _ كغيرها من المجالات الأخرى _ بحث الباحثين على ضرورة التقيد واحترام معدل التشابه المقبول (30%)، ويكون هذا بعد الاستناد إلى قرار النشر في هذه المجلة، والذي يركز بدوره على جودة العمل المُقدم وتوصيات المُراجعين بعين الاعتبار، وفي هذا تقادي لرفض قبول ونشري العمل البحثي الأكاديمي.

الفرع الثاني: خطط التقليل من نسبة الاقتباس في الدراسة القانونية

أصبح نشر الدراسة القانونية يشكل هاجس وحاجزا أمام باحثي هذا الميدان، نتيجة الرفض المتوالي للأعمال البحثية من طرف رؤساء التحرير لمختلف المجالات بسبب ارتفاع نسب التشابه، منذ بداية استخدام برنامج كشف السرقة العلمية في أواخر سنة 2023، لكن الغريب في الأمر اتضح من خلال العديد من تعليقات وتصريحات طلبة الدكتوراه في مواقع التواصل الاجتماعي التي أضحت كمقهى أكاديمي لطرح مختلف الإشكالات في مجال النشر العلمي، أن البرنامج المعتمد عليه في تحديد النسب لا يحترم نطاق وحدود الدراسة القانونية التي تعتمد في مضمونها على أسانيد نصوص قانونية يشترك فيها الجميع دون تغيير لمعناها، وبناء على هذه الأسباب من أهم الاستراتيجيات التي يجب اتباعها لخفض نسبة الاقتباس ما يلي:

⁹ المنارة للاستشارات، المرجع السابق

والجدير بالذكر وفي سبيل هذا الأمر يتم استعمال العديد من البرامج المتخصصة في قياس نسبة النسخ واللصق والاقتباس في الأبحاث العلمية. ويمكنك من خلال هذه البرامج أن تحصل على المواضع التي يوجد فيها اقتباس داخل البحث ومراجع ومصادر النصوص المنسوخة والنصوص التي تم اقتباسها في البحث العلمي

– مراقبة طول العنوان الذي يجب ضبطه في الحدود المعقولة وفق شروط صياغة عنوان البحث العلمي¹⁰، وكذا مراقبة علامات الترقيم وجعلها في مواضعها الأصلية قصد الحفاظ على التسلسلي والترتيب المنطقي للأفكار¹¹

– تفادي ذكر البلد أو المدينة في العنوان أو الكلمات الرئيسية أو الملخص الخاص بالدراسة القانونية، إلى جانب ربط هذه الأخيرة مع المعلومات التي يمكن الوصول إليها مجاناً، والعمل على قص الواصلات¹²

– التنوع في المصطلحات والمادة العلمية لتنوع الاقتباسات التي لا يجب أن تكون محصورة على مرجع واحد أو اثنين

– ضرورة احترام ضوابط الاقتباس وقواعد التوثيق والاسناد، وبالتالي احترام النمط المعتمد في الاستشهاد ، لأن هذا يجنب الوقوع في السرقات العلمية، بالأخص في ظل التطور التكنولوجي وظهور المعلومات الإلكترونية القانونية

– حتمية التأكد من صحة المعلومات في مصادرها قبل نقلها والتي يجب أن تكون من مصادر رسمية وموثوقة، قبل اقتباسها والاعتماد عليها في تكوين الدراسة

– الاهتمام بالدراسات السابقة وعدم الاعتماد عليها حرفياً، بل يجب إعادة الصياغة بالقدر الذي لا يؤدي بالوقوع في شبك السطو العلمي مع ضرورة الحفاظ على المعنى وتوثيقها في الهوامش وفي قائمة المراجع

المطلب الثاني: رهانات نشر الدراسات القانونية في المجالات العلمية نظير نسبة الاقتباس

فيما يتعلق بالمطلب الثاني لهذه الدراسة، سنتناول رهانات نشر الدراسات القانونية في المجالات العلمية المحكمة وعلاقتها بمعدلات الاقتباس، إذ يُعد النشر في هذه المجالات أمراً حيوياً لتعزيز المكانة العلمية للباحثين وإثراء المعرفة القانونية، وتبادلها عبر حدود البلد الواحد دون حواجز وفواصل البعد الجغرافي أو الزمني، إلا أن تبين مدى التوافق في الطرح بين المعلومات التي كتبها الباحث من مجهوداته الشخصية، والمعلومات التي قام

¹⁰ بن يوسف دحو ، و آخرون ، أساسيات في إعداد ونشر ورقة علمية في مجلة علمية محكمة ، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية – جامعة الجلفة ، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني العلمي الأول حول أساسيات النشر في المجالات العلمية المحكمة ، التطورات والاتجاهات الحديثة ، في 13_14 نوفمبر 2019 ، ص 342,343

¹¹ سعد خليفة العبار، عنوان البحث العلمي، أهميته وضوابطه، مجلة أبحاث قانونية، المجلد العاشر العدد الأول، يونيو 2023، ص

الباحث باقتباسها يواجه تحديات عديدة تتعلق بمعايير التقييم والتحكيم الصارمة، إلى جانب صعوبة الوصول إلى مستويات أقل من الاقتباس المرتفعة في هذا المجال. سيتم استكشاف هذه التحديات وسبل دعم الجامعات والمؤسسات البحثية لنشر الدراسات القانونية، بالإضافة إلى استشراف المستقبل والآفاق المتوقعة من تفعيل ومواصلة العمل بتحديد نسبة الاقتباس في البحث العلمي القانوني.

الفرع الأول: انتهاك حقوق الملكية الفكرية بين النقل الحرفي وإعادة الصياغة

من منطلق التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات الرقمية، وظهور المعلومة الإلكترونية وابتكار المصنفات الأدبية في شكل رقمي، ظهر الانتفاع بها بسهولة وإلى أبعد الحدود، مما أثر على الحماية الممنوحة لها بموجب حقوق المؤلف، وهذا أدى إلى ظهور مشكلات قانونية مختلفة نتيجة الاستخدام الغير عقلائي لشبكة الربط الدولية، من خلال سهولة التنزيل أو النسخ الغير مرخص به من طرف صاحبه، وبالتالي الاعتداء على حقوق المؤلف وفي أشكال مختلفة¹³

هذا النسخ واللصق لأعمال الغير واستعمالها في النتائج العلمية الشخصي يستلزم ضوابط علمية وأخرى أخلاقية، وإلا أدى بالباحث حتمية الخروج عن النطاق الأخلاقي للبحث العلمي، والوقوع في جرائم عديدة التي أهمها:

• جريمة تقليد المصنفات الرقمية¹⁴

• القرصنة الفكرية الإلكترونية¹⁵

من ناحية أخرى أن مجرد رقمنة المصنف لنشره عبر شبكة الإنترنت يمثل أكبر صعوبة قد تلحق بالحق الأدبي للمؤلف، فالرقمنة في إطار البحث العلمي تحتاج لقدر من المعالجة الفنية بغية الحفاظ على سلامة المصنف بالصورة التي يريد بها المؤلف، لأن هذه الرقمنة تنطوي على قدر من التدخل والتصرف لا يوجد عادة في الطباعة¹⁶، بحيث أصبح من الأسهل بكثير عما كان في نقل المعلومات والبيانات القانونية، ونسخ وتوزيع

¹³ بوعمره عقبة، حقوق الملكية الفكرية بين صراع تقنيات التكنولوجيا الحديثة وروافد الأمن الرقمي، مداخله منشورة في كتاب جماعي ذو ترقيم دولي ، بعنوان قانون الأعمال ورهانات التحول الرقمي، المركز المغربي-شرق أدنى للدراسات الاستراتيجية، برطانيا، جويلية 2024، ص 130

¹⁴ أحمد أسامة، جرائم تقنية نظم المعلومات الإلكترونية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الثانية ، في 2014، ص 201

¹⁵ أمير فرج يوسف، حقوق الملكية الفكرية الإلكترونية والمساس بها باعتبارها جريمة معلوماتية ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية، مصر ، 2016، ص 190

¹⁶ يوسف علاء الدين، سي حمدي عبد المؤمن ، الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية في ظل تحديات البيئة الرقمية الراهنة ، مجلة طلبة للدراسات العلمية الأكاديمية ، المركز الجامعي بركة ، الجزائر ، المجلد 1، العدد 1، في ديسمبر 2018 ، ص 229

المحتوى الفكري في شكله الرقمي ، بمعنى أنه من الصعب حماية الملكية الفكرية والحفاظ على حقوق المبتكرين والمؤلفين في زمن رقمنة البحث العلمي وانتشار المعلومة في طابع إلكتروني، ظف إليه انتشار البيانات الضخمة وبلغات مختلفة، وفي زمن التغيير في ثقافة مشاركة المحتوى بين أفراد المجتمع العلمي الأكاديمي القانوني، وإمكانية تحويله ونقله و تعديله بالاستناد على وسائط ودعائم إلكترونية¹⁷

لأن تلاعبات الباحث في هذا النطاق وبالأخص في حقل الدراسة القانونية، تعتمد على مضمون الدراسات السابقة في معالجة المواضيع، وبالدرجة الأولى على النموذج القانوني المعد مسبقا من طرف السلطة التشريعية في اختصاصها الأصيل، أو من طرف السلطة التنفيذية كاستثناء في التشريع بأوامر، وبفضل تطور أجهزة المعالجة الآلية للمعطيات أصبح بإمكان الباحث على سبيل المثال الولوج إلى موقع الجريدة الرسمية الجزائرية، والقيام بنسخ النص القانوني الذي يحتاجه مع الالتزام به كما ورد، ليقوم فيما بعد بلسقه في مضمون دراسته، وهذا مايؤدي إلى إشكالية التضخم الفكري في الانتاجية العلمية في ميدان الدراسة القانونية، وبالضرورة حتمية الوقوع في شباك نسبة الاقتباس رغم محاولة إعادة الصياغة، ذلك لأن عند التوثيق في قائمة الهوامش او المراجع يتصادف بتكرار المعلومات الموحدة عند غالبية باحثي الدراسة القانونية.

الفرع الثاني: الوقوع في الفجوة البحثية الرقمية

يمر العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات الحديثة بالعديد من التحولات سريعة التي جعلت الاقتصاد العالمي يتجه إلى ما يعرف باقتصاد المعرفة، في الوقت الذي تتجه فيه جميع الدول العربية إلى تبني تقنيات التعليم الإلكتروني في إطار تطوير أنظمتها التعليمية، وفي المقابل تتجه دور النشر العربية إلى سد الفجوة العلمية الرقمية واللاحق بالركب العالمي في نشر المعرفة عن طريق المعلوماتية، والتنوع من طرق النشر العلمي بين النمطين الورقي والإلكتروني أو الرقمي، قصد تنمية التواصل المعرفي والثقافي مع مختلف مواطن الوطن العربي وبكافة الوسائل والأساليب المتاحة، في زمن اختصرت فيه التكنولوجيا الحديثة بعد المسافات وألغت الحدود والحواجز وحطمت القيوم الزمانية بين الدول¹⁸

إلا أن الواقع البحثي في الدراسة القانونية يعيش عكس هذا، ذلك لأن القوانين ترتبط بسيادة الدول، أبن تختلف وجهة النظر والآراء حسب قانون الدولة ونمط تفكير باحثيها وفقهاؤها وفق النظام القانوني والقضائي السائد في تلك الدولة بحد ذاتها دون الأخرى، إلا إذا كانتا تتفقا إلى حد بعيد في بعض القوانين التي لا تمس بسيادة

¹⁷ عقبة بوعمره ، نفس المرجع ، ص 136

¹⁸ أكرم محمد أحمد الحاج، تحديات النشر العلمي الإلكتروني، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 02، العدد 01، 2013،

الدولة في الوقت الذي دخلت فيه البحوث العلمية عالم الحاسوب والإنترنت في صورة رقمية إلكترونية وارتبطت بنسبة الاقتباس بتمريرها على برامج مخصصة لذلك تعمل على تثبيط عجلة النشر العلمي القانوني في حال تجاوز هذه النسبة، بدل التركيز على صناعة قوية للنشر في ميدان العلوم القانونية ودراسة واقعه وإيجاد السبب والحلول لسد هذه الفجوة الرقمية التي تهدد مستقبل الدراسة القانونية في ظل توظيف برامج قياس نسبة الاقتباس.

الفرع الثالث: إشكالية التقيد بعدد معين من المصادر والمراجع

إن الزيادة في عدد الاقتباسات من مختلف المصادر العلمية تخرج البحث من سمته وخصائصه وصفاته وطابعه الخاص وتجعله يبدو كبحت منقول قائم على عمليتي نسخ-لصق وهذا الأمر غير مقبول من الناحية الموضوعية، وفي المقابل إذا لم توجد الاقتباسات بالنسب الكافية يظل مضمون الدراسة مفتقراً لطرح المعلومات وتفاعلها بعضها مع بعض، إذ تبرز طبيعة استخدام الاقتباسات وتوظيفها في نطاق الدراسة القانونية داخل مضمون البحث من خلال تحديد أماكن المعلومات المقتبسة التي تتيح للجنة التحكيم النظر في كيفية استغلال هذه المصادر والمراجع وكيفية طرح الباحث لها وتحليلها ودمجها مع باقي المعلومات الجديدة سواء بالصياغة العادية. أو المقارنة أو المناقشة والتحليل¹⁹.

وعليه في الدراسات القانونية يُعد التقيد والالتزام بعدد محدد من المصادر والمراجع إشكالية ذات أبعاد خاصة نحو نسبة الاقتباس، وهذا على غرار باقي الدراسات الأخرى في مجال العلوم الطبيعية أو الدراسات الميدانية والتطبيقية، ذلك لأن طبيعة المصادر القانونية الأساسية مثل النصوص القانونية، والثانوية على سبيل المثال الكتب والدراسات الفقهية، تتطلب فهماً شاملاً وتحليلاً عميقاً ودقيقاً ومفصل لا يمكن تحقيقه بقيد عدد المصادر الواجب استخدامها في أي دراسة تعالج موضوع من زاوية العلوم القانونية، وهي عامل مشترك بين الباحثين في هذا المجال لا يمكن حرمان أحد منها مقابل استفادة الآخر بها.

الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى الرفع من نسب التشابه عند تمرير الدراسات المتقاربة على برنامج قياس نسبة الاقتباس، ظف إليه أن طبيعة التحليل القانوني ذاته تقتضي الاستعانة بمصادر متعددة لإضفاء العمق والموضوعية وهذا يختلف من باحث لآخر في توجيهه مصير بحثه نحو نسبة الاقتباس بين تقادي الاكتاب والرفع منها وبين الوقوع في التكرار والنقل الحرفي، إلا أن واقع النشر العلمي في ظل الرقمنة والتطور التكنولوجي أصبح يفرض متطلبات محددة بعدد معين من المادة العلمية، لذا على الباحث القانوني أن يوازن بين هذه

¹⁹ مؤسسة البيان للدراسات الأكاديمية ، المرجع السابق

المعايير وبين الحاجة إلى تحقيق التحليل الشامل لإثراء دراسته والتقييد بالطابع الأخلاقي في البحث العلمي ومراعاة عدم تجاوز النسبة المسموح بها.

الفرع الرابع : تطور المعرفة القانونية بين البحث العلمي والممارسات القضائية والتشريعية

يمكن القول أن المعرفة القانونية هي تلك العملية التي تقدم معرفة قانونية لغير العالمين بالعلوم القانونية وما تحمله في طياتها، إذ تمدهم بالمهارات والأساليب والمعلومات والمبادئ القانونية، أو هي مجموعة الخبرات التعليمية المنظمة التي تمد الافراد بالمعرفة والاتجاهات اللازمة للاستجابة للقانون ومختلف أنواع القضايا القانونية في إطار المجتمع وبشكل فعال²⁰، أي أنها تلك العملية المنظمة التي ترشد غير العالم بمجال القانون نحو مسألة قانونية معينة وتتنوير أكره وإيضاح الغموض له، وهذا من منطلق النصوص القانونية والدراسات والأبحاث ذات الصلة بها، وكذا مختلف الممارسات والتطبيقات القضائية والتشريعية من خلال تعديل النصوص التشريعية والفصل في القضايا المطروحة أمام جهات التقاضي وفق منطق قائم على الموازنة بين الوقائع وبين القواعد القانونية التي تعديل المعرفة القانونية الباحثين في قالب جاهز.

في هذا المقام يمكنني طرح إشكال ما علاقة نسبة الاقتباس في البحث العلمي القانوني بالمعرفة القانونية؟ والإجابة عنه تكون من خلال القول بأن تطور المعرفة القانونية ما هو إلا نتاج التفاعل العلمي بين البحث العلمي وبين الممارسات القضائية والتشريعية في نطاق موضوع معين محل الدراسة والبحث، ومن جهة أخرى أن الباحثين القانونيين يساهمون في استكشاف المفاهيم والقضايا القانونية الجديدة، وبالتالي يطورون الفهم النظري للقانون من وجهة نظر عميقة ذات بعد فلسفي واجتماعي وتطبيقي من خلال تحليل الأحكام القضائية والنصوص القانونية وفق أصول منهجية البحث العلمي القانوني مما يساهم في توثيق تطبيق القانون وتطوير الفقه القانوني، لتصبح المعرفة القانونية كمصدر في البحث العلمي القانوني ، وبالتالي تطبق عليها نفس قواعد النشر العلمي ، لاسيما ما تعلق بنسبة الاقتباس.

الخاتمة:

في الختام يمكنني القول أن قياس نسبة الاقتباس في البحث العلمي القانوني يعتبر موضوعاً هاماً ذو أبعاد مترامية الأطراف، يفتح آفاق عديدة المواضيع بحث أخرى ذات صلة بهذه الدراسة، وفي نفس الوقت هو أحد المواضيع الحديثة المعقدة نوعاً ما، التي تتطلب التعامل معها بحذر وتوازن، وضرورة المحافظة على التكافؤ بين استخدام الألفاظ وبين قدرة الباحث على تحليل مضمون الدراسات السابقة المعتمد عليها، وكذا قدرة استوعابه

²⁰ أكرم محمد أحمد الحاج، المرجع السابق ، ص 06

وتمكنه من قواعد الاقتباس والتوثيق، بغية تجنب وتخطي وتجاوز حاجز نسبة الاقتباس في الدراسة القانونية، بحيث ان خصوصية هذه الأخيرة تتطلب في بعض الأحيان حتمية النقل الحرفي للمواد القانونية احتراماً لمبدأ الشرعية الجنائية، والتفسير الضيق، وقاعدة حظر القياس في المادة الجزائية.

فعلى الرغم من أن نسبة الاقتباس في البحث العلمي القانوني توفر مؤشرات موضوعية لتقييم الأداء البحثي وتجسيده فعلياً، معبرة في ذلك عن أصالة وجودة الإنتاج الفكري المقدم، إلا أنها قد تؤدي إلى تشجيع النشر السطحي على حساب الجودة والأصالة البحثية والابتكار، لتصبح هذه النسبة ذات وصف مزدوج بين التعبير والدفع نحو ترقية الإنتاج العلمي في ميدان العلوم القانونية، وبين تثبيط وكبح البحث العلمي ذاته إذا تعلق الأمر بدارسات متقاربة من حيث الموضوع.

نتائج الدراسة:

_ أن نسبة الاقتباس في الدراسة القانونية، ماهي إلا معيار مئوي يعبر عن مدى احترام الباحث أخلاقيات النشر العلمي في ظل التطور التكنولوجي، وعدم تجاوزها خلال توظيفه للمادة العلمية القانونية.

_ تحديد نسبة الاقتباس في الدراسة القانونية لا تهدف إلى كبح جماح الباحثين وتثبيطها، بل الغاية منها الرفع من جودة الإنتاجية العلمية ودعوة إلى تطوير وتجديد المساهمة في تحسين المعرفة القانونية بشكل منهجي وأخلاقي وفق مستجدات البحث العلمي في العصر الحديث.

_ أن خصوصية الدراسة القانونية جعلت من هذه النسبة في ارتفاع مستمر، نظراً لاشتراك الباحثين في مصادر ومراجع البحث العلمي القانوني، لاسيما المواد القانونية والأحكام والقرارات القضائية.

_ في الوقت الحالي تبقى إدارة برامج قياس نسبة الاقتباسات في البحث العلمي القانوني تحدياً مستمراً، يتطلب المزيد من البحث والمناقشة حول تحديد معيار متكافئ بين المجتمع الأكاديمي وبين المؤسسات البحثية المعنية، بغية الوصول إلى توازن مناسب بين قياس الإنتاجية وضمان الجودة البحثية.

_ نسبة الاقتباس في البحث العلمي القانوني لها تأثير مزدوج الوصف، إذ في شق منها تساهم في تحفيز الباحثين على النشر الفعال الأصيل وزيادة إنتاجيتهم العلمية بشكل حديث ومبتكر، وفي شق آخر قد تؤدي إلى تقضيل جانب من الدراسات الأخرى وتفضيلها على الدراسة القانونية بغرض تجاوز النسبة المحددة من طرف مؤسسات التعليم العالي أو المجالات العلمية.

اقتراحات الدراسة:

ـ ضرورة اعتماد الباحثين على معيار التوازن بين التقيد بأخلاقيات البحث العلمي القانوني، وبين عدم تجاوز النسبة القصوى المسموح بها في الدراسة القانونية، من خلال تفادي الاقتباس الحرفي المباشر، وعدم الإكثار من اعتماد الدراسات السابقة ذات الكم لا الكيف.

ـ من الأفضل على الباحث القانوني اعتماد الدراسات القانونية ذات الطابع التطبيقي في البحث عن أهم الحلول للمشاكل المعاصرة، ودمجها بأسلوبه الخاص تجنباً للاعتماد على الدراسات النظرية التي ترفع من نسبة الاقتباس إلى ما فوق الحد الأقصى، والاحتفاظ بها إلى غاية تقديمها للمجلة المختصة بنشر محتواها لنقادي سرقها من الغير.

ـ العمل من أجل تطوير أنظمة وبرامج قياس الاقتباسات ذات وصف أكثر تطوراً وشمولية، تراعي الخصوصيات البحثية والسياقات العلمية الناشطة في مجال النشر العلمي الأكاديمي، بما في ذلك مراعاة خصوصية الدراسة القانونية وطبيعتها مادتها العلمية، من خلال الرفع من مقدار الحد الأقصى لهذه النسبة بما يتماشى وأخلاقيات البحث العلمي، واحتراماً للأسس والأسانيد المعتمد عليها من طرف جميع باحثي القانون في مواضيعهم القانونية، من مواد قانونية وأحكام وقرارات قضائية، وحتى الآراء فقهية التي لا يجب تجاوزها.

ـ من الأفضل مراجعة القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المنظم للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، وإدراج نص قانوني ينظم عملية النشر العلمي للأبحاث القانونية بما يجنب رفضها من طرف رؤساء التحرير لدى المجلات المستقبلية، كاقترح على سبيل المثال: "يستثنى عند الاقتضاء في تحديد نسبة قياس الاقتباس في الدراسة القانونية حساب كل من :

- نصوص المواد القانونية، لأن العمل بها لا يقتصر على باحث واحد أو مؤسسة علمية واحدة فقط.
- الأحكام والقرارات القضائية ذات الصلة بالموضوع، وبالأخص في حال قلتها في نفس الموضوع نظراً لحدثاته في نطاق جهات التقاضي.
- الإحصاءات المقدمة من طرف المصالح الوزارية بمختلف أنواعها، أو تلك المتحصل عليها من طرف الشرطة القضائية في تحديد نسب الإجرام أو العائدات الإجرامية المتحصل عليها في فترة زمنية معينة. "

ـ العمل على إنشاء مراكز بحثية مشتركة بين الجامعات والقطاع الصناعي وشركات التكنولوجيا الحديثة بما يتوافق ومستجدات البحث العلمي في العصر الحديث، قصد تشجيع القيام بالبحوث التطبيقية وتجنب النظرية منها، التي تنطوي على قدر عالي من نسبة الاقتباس، وفي نفس الوقت تحفيز على الرفع من كفاءة وجودة الإنتاج العلمي

– نشر ثقافة الوعي القانوني والأخلاقي بضرورة التجديد والأصالة والابتكار في الوسط الجامعي، وتعزيز أهمية جودة البحث العلمي القانوني لدى الباحثين، عن طريق تقديم برامج تدريبية وتوعوية في مخابر المؤسسات الجامعية وتمكين الطلبة والأساتذة من الاستفادة منها تجنباً لإشكالات النشر العلمي في ظل التطور التكنولوجي وتحديد نسبة الاقتباس نحو الارتقاء بالإنتاجية العلمية.

– من المستحسن في الوقت الحالي، القيام بالأيام التكوينية والدراسية لفائدة المجتمع العلمي الأكاديمي، بخصوص قياس نسبة الاقتباس في الدراسة القانونية، وفي المقابل من الأفضل إشراك جميع الأطراف المعنية في مناقشة وتطوير آليات قياس هذه النسبة، بما في ذلك رؤساء التحرير والمحكمين في المجالات العلمية، وعقد ملتقيات وطنية وأخرى دولية لتبادل المعارف والخبرات ذات الصلة بالموضوع.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

– أحمد أسامة ، جرائم تقنية نظم المعلومات الإلكترونية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الثانية ، في 2014

– أمير فرج يوسف ، حقوق الملكية الفكرية الإلكترونية والمساس بها باعتبارها جريمة معلوماتية ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية، مصر ، 2016

– عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان ، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة ، مكتبة الرشد ، ناشرون ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة التاسعة ، في 2005

ثانياً: المقالات

– أكرم محمد أحمد الحاج، تحديات النشر العلمي الإلكتروني، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 02، العدد 01، 2013

– سعد خليفة العبار، عنوان البحث العلمي، أهميته وضوابطه، مجلة أبحاث قانونية، المجلد العاشر العدد الأول، يونيو 2023

– يوسف علاء الدين ، سي حمدي عبد المؤمن ، الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية في ظل تحديات البيئة الرقمية الراهنة ، مجلة طلبة للدراسات العلمية الأكاديمية ، المركز الجامعي بريكة ، الجزائر ، المجلد 1، العدد 1، في ديسمبر 2018

ثالثاً: أشغال الملتقيات

بوعمره عقبة، حقوق الملكية الفكرية بين صراع تقنيات التكنولوجيا الحديثة وروافد الأمن الرقمي، مداخلة منشورة في كتاب جماعي ذو ترقيم دولي ، بعنوان قانون الأعمال ورهانات التحول الرقمي، المركز المغربي-شرق أدنى للدراسات الاستراتيجية، بريطانيا، جويلية 2024

بن يوسف دحو ، وآخرون ، أساسيات في إعداد ونشر ورقة علمية في مجلة علمية محكمة ، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية – جامعة الجلفة ، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني العلمي الأول حول أساسيات النشر في المجالات العلمية المحكمة ، التطورات والاتجاهات الحديثة ، في 13_14 نوفمبر 2019

رابعاً: المواقع الإلكترونية

_ الباحث عمر، برنامج فحص نسبة الاقتباس في البحث العلمي ، مقال منشور على الرابط الإلكتروني

[https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://researcher-](https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://researcher-omar.com/post/182&ved=2ahUKEwjNxefhorqHAXVRVqQEHV4xBNk4ChAWegQIBhAB&usg=AOvVaw2jbO43NDreircSOMj_fJ7N)

[omar.com/post/182&ved=2ahUKEwjNxefhorqHAXVRVqQEHV4xBNk4ChAWegQIBhAB&usg=AOvVaw2jbO43NDreircSOMj_fJ7N](https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://researcher-omar.com/post/182&ved=2ahUKEwjNxefhorqHAXVRVqQEHV4xBNk4ChAWegQIBhAB&usg=AOvVaw2jbO43NDreircSOMj_fJ7N)

_ مؤسسة البيان للخدمات الأكاديمية، نسبة الاقتباس في البحث العلمي، مقال منشور على الرابط الإلكتروني

<https://albayanres.com>

_ المنارة للاستشارات، ما معنى نسبة الاقتباس في البحث العلمي، مقال منشور على الرابط الإلكتروني،

<https://www.manaraa.com>

_ موقع برنامج مدقق الانتحال

<https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://plagiarismdetector.net/ar&ved=2ahUKEwiXrueGrbqHAXW3AFsDHdFRBMYQFnoECBoQAQ&usg=AOvVaw0c7Zf-ID4kluoT7lZdD5PY>

Reference

_ Mohamedalli, Five excellent programs that help you measure the citation rate in scientific research, Article published on the electronic link,

https://medium.com/@mohamed40alli90_23906?source=post_page-----e1755678c69b-

_ Article, Plagiarism detection programs, Article published at the link,

https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://www.facebook.com/photo.php%3Ffbid%3D894216661098951%26id%3D364980270689262%26set%3Da.365002894020333&ved=2ahUKEwjNxefhorqHAXVRVqQEHV4xBNk4ChAWegQICRAB&usg=AovVaw2hn3Rc4qzXn_I97BcNg-XV